الجماعات المحلية كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

Local communities as a Tool for Achieving Sustainable Local Development in Algeria.

د/ختال سهام

جامعة محمد بن أحمد، وهران 2 (الجزائر)

khettalsihem@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/02/20 تاريخ القبول: 2023/05/31 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، من خلال وضع البرامج والمخططات التنموية بما يتوافق مع احتياجات المواطنين؛ فاعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي،*

لنستنتج أنّه من أجل تحقيق التنمية المستدامة محليا، لابد من المساهمة الفعالة للجماعات الإقليمية في العملية التنمويّة لدورها المحوريّ، من خلال منظومة قانونية قوية وإدارة فعالة بمشاركة كلّ الفواعل الرّسميّة وغير الرسميّة، وتشجيع الاستثمار المستدام، لتوسيع مصادر الدخل المحليّ، ودفع عجلة التنمية بمجالاتها المختلفة لتحسين الخدمات والاستجابة لمتطلبات المواطنين.

الكلمات المفتاحية: *التنمية ، التنمية المستدامة؛ التنمية المحلية؛ الجماعات المحلية، الجزائر*

Abstract:

This study aims to demonstrate the contribution of local communities for achieving sustainable local development in Algeria, through the programs and plans development within the needs of citizens; so we relied on the descriptive analytical approach. To conclude that in order to achieve sustainable development locally, the active participation of local communities in the process is essential for their pivotal role through a strong legal system and effective management with the participation of all the formal and informal actors and the encouragement of sustainable investment in order to expand the sources of local income and push the development wheel in its various fields to improve services and respond to the requirements of citizens.

key words: *development; sustainable development; local development; Local communities; Algeria.*

1.مقدّمة:

بعد تزايد دور الدولة وارتفاع مهامها أصبحت الدول غير قادرة وحدها بسلطتها المركزية للاستجابة لكل متطلبات المواطنين المنتشرة في ربوع الوطن، أدى لزاما إلى تفويض صلاحياتها، والتنازل لسلطاتها اللامركزية على المستوى المحلي (الولاية، البلدية) وذلك لتحسين الخدمات والاستجابة للمواطنين وكذلك النهوض بالتنمية على المستوى المحلي، لاعتبار أنّ الجماعات الإقليمية نواة اللامركزية وهي مكان مشاركة المواطنين لاحتياجاتهم والأقرب لهم، فهي همزة وصل بين المركز والمواطن لحمل انشغالاتهم، وتجسد اللامركزية الإدارية في الجزائر بموجب المادة 17 من التعديل الدستوري سنة 2020 التي تنص على أنّ "الجماعات المحلية للدولة هي البلديّة والولاية" (المرسوم الرئاسي رقم 20-442، 2020، صفحة 09)، فيما نصت المادة 01 من قانون البلدية رقم 10/11 على أنّ "البلدية هي الجماعة القاعدية للدولة". (قانون البلدية 10/11، 2011، صفحة 07)، فهي تمثل حلقة وصل بين الحكومة والمواطن وتلعب دور مهم ومحوري في المجالات التنموية، فنجد أن للجماعات الإقليمية دور كبير في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، بعدما أخذت على عاتقها مسؤولية تحقيقها بمختلف المخططات والبرامج في مجالاتها المتنوعة، التي تستطيع من خلالها تحقيق التنمية المحلية المستدامة بتكاثف جهود الجميع.

هذا ما يدفعنا لطرح **الإشكالية** التالية :

كيف تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد ارتأينا لوضع **الفرضية** التالية:

سعت الجماعات الاقليمية إلى تفعيل دورها لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة على المستوى المحلي والنهوض بالتنمية من خلال تحسين الخدمات والاستجابة لمتطلبات المواطنين، ووضع ترسانة قانونيّة وتشريعات ملائمة، ومشاركة كلّ الفواعل الرّسميّة وغير الرسميّة في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية، وتوفير أرضية ملائمة للجماعات الإقليمية بما يحقق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

ومن أجل محاولة دراسة مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ومعالجة جميع عناصر الموضوع تضمنت **منهجية** البحث التي سنعتمد عليها على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وعليه سنحاول الإجابة عن الإشكالية من خلال **تقسيم الدراسة**: حيث تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي (الجماعات المحلية، التنمية، التنمية المحلية، التنمية المستدامة)، ثم نبين دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، من ثم نتطرق إلى إبراز دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

2. الإطار النظري (الجماعات المحلية، التنمية المحلية والتنمية المستدامة)

سنستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة.

1.2 تعريف الجماعات المحلية.

1.1.2 الإدارة المحلية.

تعرف اللامركزية الإداريّة على أنّها "النظام الإداري الّذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإداريّة بين الإدارة المركزيّة (الحكومة) وهيئات ووحدات إداريّة أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونيا على الادارة المركزيّة بمقتضى اكتسابها للشخصيّة المعنويّة مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة". (محمد الصغير بعلي، 2014، صفحة 23) وعليه نجد أنّ الجماعات المحلية من خلال المادة 17 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المتضمن التعديل الدستوري نصّت على أنّها "تعتبر الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية"، وأيضا نصّت المادة 18 على أنّه "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العموميّة". (المرسوم الرئاسي رقم 20-442، 2020، صفحة 09)، كما أشار قانون البلدية رقم 11/10 في المادة 01 إلى أنّ "البلدية هي الجماعة الإقليميّة القاعديّة للدولة، وتتمتع بالشخصيّة المعنويّة والذمة الماليّة المستقلة وتحدث بموجب القانون "، وأيضا جاء في نص المادة 02 من نفس القانون أنّ "البلدية هي القاعدة الإقليميّة اللاّمركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطنين في تيسير الشؤون العموميّة". كما جاء في نص المادة 11 بأنّ "البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطيّة على المستوى المحلي الجواري". (قانون البلدية 10/11، 2011، الصفحات 07-08). فقد عمل المشرع الجزائري على تبنى الديمقراطية التشاركية نظرا لأهميتها في تسيير الشؤون العمومية .

كما تضمن القانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية نفس المبادئ والأحكام، حيث أنّ المادة 01 منه تشير إلى أنّ "الولاية هي الجماعة الإقليميّة للدولة وهي الهيئة الإداريّة المركزيّة للدولة وتشكّل بهذه الصّفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاوريّة بين الجماعات الإقليمية والدولة". (القانون رقم 07/12 ، 2012، الصفحات 08-09).

استنادا على ما سبق، فإنّ اللامركزية الإدارية هي عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الدولة تقوم على توزيع الأنشطة والوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات اللامركزية؛ حيث تتمتع بالاستقلالية وتخضع للرقابة من السلطة المركزية.

2.1.2. مقومات الإدارة المحلية .

المقومات والأركان التي تستند عليها اللامركزية الإدارية على النحو التالي:

_ الاعتراف بوجود مصالح محليّة متميزة عن المصالح الوطنيّة:

يرجع سبب ومبرر قيام النظام اللامركزي إلى وجود وظهور مصالح أو شؤون محليّة، تتمثل في ذلك التضامن الّذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان إقليم أو جهة معينة من الدولة، تختلف عن

الاحتياجات والمصالح أو الشؤون الوطنيّة العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة(محمد الصغير بعلي، 2014، صحفة 24).

_ إنشاء وقيام أجهزة محليّة مستقلة ومنتخبة.

يقصد به أنّ هذه الهيئات والمحليّة والمصلحيّة استقلت عن السلطة المركزيّة، وهذا الاستقلال يخولها حق اتخاذ القرار وتسيير شؤونها بيدها دون تدخل من الجهاز المركزي، ويقتضي توافر هذا الركن الاعتراف بالوحدة الإداريّة المحليّة أو المرفقيّة بالشخصيّة المعنويّة ليتم الإعلان الرسمي لفصلها عن الدولة. (عمار بوضياف، 2007، صحفة 174)، أيّ أنّ النّظام المركزي الإداري يعهد بإدارة وتسيير المصالح المحليّة المتميزة كما ورد بالركن الأوّل إلى هيئات وأجهزة محليّة مستقلة عن الإدارة المركزيّة، وذلك بإضفاء الشخصيّة المعنويّة عليها وأن تكون منتخبة من سكان الاقليم ذاته. (محمد الصغير بعلي، 2014، صفحة 29).

أ_ الاستقلال (الشخصية المعنوية): الشّخص المعنويّ هو مجموعة أشخاص أو أموال (أشياء) تتكاثف وتتعاون أو ترصد لتحقيق غرض وهدف مشروع بموجب اكتساب الشخصيّة القانونيّة أي القدرة أو المكنة على اكتساب الحقوق وبالمقابل التحمل بالالتزامات.

ب _ الانتخاب: يعد تشكيل الأجهزة و الهيئات المحليّة بالانتخاب من شروط قيام النظام اللامركزي لأنّ هناك رأيا فقهيا يربط بين اللامركزية وتشكيل مجالس الوحدات اللامركزيّة بانتخاب وجوداً وعدماً. (محمد الصغير بعلي، 2014، الصفحات 29-30).

_ الخضوع للرقابة الإدارية (الوصاية)

إذا كان الاعتراف بوجود مصالح محليّة متميزة عن المصالح الوطنيّة يقتضى قيام وإنشاء أجهزة محليّة منتخبة ومستقلة لإدارة وتسيير تلك المصالح و الشؤون فإنّ مدى ذلك الاستقلال لن يكون مطلقا بل سيكون محدودا في نظام اللامركزية الإداريّة وإلاّ انتقلنا إلى النّظام اللامركزيّة السياسيّة؛ أيّ تحول الدول من دولة موحدة إلى دولة اتحاديّة (مركبة). (محمد الصغير بعلي، 2014، صفحة 32.). ومن ثم كان حتميا وجود نظام الرقابة الوصائيّة الإداريّة الّتي تمارسها في حدود القانون والنصوص-السلطات الإداريّة المركزية على السلطات الإداريّة اللامركزية من أجل ضمان الحفاظ على وحدة الدولة الدستوريّة والسياسيّة والوطنيّة-.(عمار عوابدي، 2005، صفحة 242.)

استناداً على ما سبق ذكره، فالتنظيم الإقليمي يختلف شكلاً من دولة إلى أخرى؛ حيث يعد التنظيم الإقليمي للدول الغربية هو الأكثر فاعلية واستقلالية وأقل صرامة عن نظيره في العالم العربي، أما بالنسبة للجزائر فقد قسمت تنظيمها (البلديات والولايات)، ومع ذلك كغيرها من الدول لا تزال تعاني من المشاكل التي تتعلق بضعف الموارد المالية المحصورة في مداخلها الجبائية البترولية المتقلبة، ناهيك عن مشاكل الانسداد داخل المجالس وضعف المقاربة التشاركية.....وكلها مشاكل تحتاج الحل. (صابر نصر الدين عبد السلام، بن عياش سمير، 2022، صفحة 846). وهذا ما يجعل الجزائر أمام تحديات تأتي أمام

تحقيق اهدافها المتعلقة بالتنمية، لذلك لابد من تكاثف الجهود لإيجاد بدائل تنموية وحلول جذرية لتحقيق التنمية المحلية.

بناءً على ما سبق، فإنه لابد من قيام علاقة بين الإدارة المركزيّة ووحدات الإدارة اللامركزيّة في صورة الرقابة الوصائية الإدارية.

3.1.2. أشكال اللامركزية الإدارية:

تتمثل في اللامركزية الإقليمية و اللامركزية المرفقية.

أ- اللامركزية الإقليمية :

تركز اللامركزية الإقليمية أو الإدارة المحلية على الاختصاص الإقليمي حيث تباشر الهيئات اللامركزية صلاحياتها في نطاق جغرافي معين كما هو الشأن لوحدات الإدارة المحلية (الولاية والبلدية)، (محمد الصغير بعلي، 2014، صفحة 39)، وهذا يعني الاعتراف بالشخصيّة الاعتباريّة لتقسيم إقليمي ما، مع ما ينتج عن ذلك، من حق لامتلاك ذمة ماليّة متميزة عن ذمة الدولة، وكذلك الحق بميزانيّة مستقلة وبممارسة امتيازات السلطة العامة.(أحمد محيو، تر: محمد عرب صاصيلا، 2009، صفحة 108).

ب- اللامركزية المرفقية:

تتمثل في منح مرفق عام معيّن (التعليم، الصّحة، النقل، السياحة...الخ) الشخصيّة المعنويّة ليصبح مستقلا عن السلطة المركزيّة في أداء وظيفته ونشاطه (المؤسسات العامة)، فيرتكز على الاختصاص الموضوعيّ الوظيفيّ مما استدعى تسميتها أيضا اللامركزيّة المصلحيّة. (محمد الصغير بعلي، 2014، صفحة 39)

استنادا على ما سبق، فإنّ الجماعات الإقليميّة هي تلك المؤسسات الإقليميّة تتمتع بالشخصيّة المعنويّة والاستقلاليّة المالية وهي مكلفة بمجموع من الوظائف المتعددة بالنسبة للبلدية بموجب قانون رقم 10/11 وكذلك بالنسبة للولاية بوجب القانون رقم 07/12.

2.2. تعريف التنمية.

تعرف التنمية على أنها "عملية تخطيط اجتماعي واقتصادي يتم على أساسه نقل المجتمع إلي وضع اجتماعي واقتصادي أفضل من خلال إحياء وتنمية القوى والموارد الداخلية لأمة ما واستثمارها".(جهينة سلطان العيسى، خضر زكريا، كلثم علي الغانم، 1999، صفحة 53)، وتعرف أيضا على أنّها "عملية شاملة ومتكاملة يمتزج فيها الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية". (فاروق أحمد مصطفي، 2011، صفحة 68)، كما تعتبر التنمية عملية متكاملة من الجهود المبذولة تتكامل فيها جهود كل الأطراف الفاعلة داخل المجتمع متمثلا في جهد الرجل السياسي ورجل الاقتصاد والإدارة ...الخ، وهي جهود تتضافر وتتكامل في إطار عام لتساهم في تحقيق التنمية، وهي أيضا لا تقتصر على مجال معين أو مبدأ معين بل إن التنمية الشاملة تتداخل فيما بينها التنمية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية، وهذا للاعتبار الإنسان يتأثر بها ومرتبط بها في حياته، (جميل أحمد الجويد، 2011، الصفحات، 20- 21) وتعّرف على أنّها "الجهود المنظّمة التي تبذل وفق تخطيط للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط

اجتماعي معين، بقصد تحقيق أعلى مستويات الدّخل القومي والدخول الفردية، وتحسين الحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة، لتحقيق الرفاهية الاجتماعية". (مالك عبد الله المهدي، 2016 ، صحفة 06)، وعرّفتها هيئة الأمم المتحدة عام 1956 على أنّها "العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج والإسهام في تقدّمها". (السعيد فكرون، 2004-2005، صفحة 49).

بناءً على ما سبق، فإن التنمية تعرف على أنها عملية تحدث تغيرات اقتصادية اجتماعية سياسية إدارية وغيرها من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين بما يتماشى مع متطلباتهم وتطلعاتهم.

3.2. تعريف التنمية المحلية.

لقد تعددت التعاريف لتنمية المحلية فعرفت على انها عملية التغيير التي تتم في إطار السياسة العامة المحلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا إلى الرفع مستوى المعيشة لكل فرد من أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة. (عبد الحق فيدمة، 2012، صفحة 124)

كما تعرف أيضا على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"؛ حيث نجد أن التنمية المحلية أيضا "هي عملية تراكمية، القصد منها إجراء وإحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواء كانت على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، الخدماتي وكذا الثقافي ... الخ على المستوى المحلي." (جميل احمد الجويد، 2011، الصفحات21- 24)

بناءً ما سبق فإنّ التنمية المحلية هي عبارة عن عملية تغيير في شتى المجالات محليا، من خلال تكاثف جهود الجميع لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع المحلي.

4.2. تعريف التنمية المستدامة:

إنّ التعريف الأكثر انتشارا للتنمية المستدامة صدر من طرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة فعرفتها على أنّها "التنمية التي تلبي احتياجات، الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". (عامر طراف وحياة حسنين، (بلا تاريخ)، الصفحات 103-104) وعرفت التنمية المستدامة أيضا على أنها "التنمية الرشيدة، وهي التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، وهي التنمية إلي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية ومشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي"،(نور الدين حاروش،2017، صفحة 100) وعرفت على أنّها "عملية تطوير الأرض والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط تلبّي احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويواجه العالم خطورة التّدهور البيئي الذي وجب التّغلب عليه دون التّخلي عن حاجات التنمية الاقتصاديّة وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي، أي الاستغلال العقلاني المستدام للموارد دون إلحاق

الضرر بقدرة الأجيال القادمة." (عامر طراف وحياة حسنين،(بلا تاريخ) ، الصفحات 103-104)، كما نجد أنّ التنمية المستدامة أيضا هي "عملية شاملة ومتكاملة ومنسقة بين جميع القطاعات دون الاقتصار على قطاع واحد على حساب الأخر"،(azeddine, ouadi; miloud, ouaili, 2020, p468) وتهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضر والمستقبل، والحفاظ على البيئة، وصيانتها، وحفظ نظام دعم الحياة. (فاكية سقني، 2018، صفحة 100)، وهي ترتكز على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في الارض دون الزيادة في استخدام الموارد الطبيعية، بحيث تعمل على اتخاذ الإجراءات وتغيير السياسات والممارسات على جميع المستويات، بداية من الفرد وانتهاء بالأسرة الدولية. (نوال بوعلاق، نصر رحال، 2020، صفحة 54) ويقصد بالتنمية المستدامة حسب تقرير التنمية البشريّة 2008/2007 على أنّها "تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الاضرار بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم الحاصة، وهي إضافة لذلك تتناول تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة واحترام الحقوق الانسانية للأجيال المستقبلية". (Gro Hariem Brundtland, 2007, p59.)

استناداً على ما سبق، فإنّ التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبّي حاجيات الأجيال الحاضرة، مع مراعاة احتياجات الأجيال المستقبليّة من خلال الاستغلال الرّشيد للموارد بطريقة مستدامة، وذلك بوضع سياسات وخطط وإستراتيجيات وبرامج لتحقق التنمية بمختلف ميادينها.

3. دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

تلعب البلدية دور محوريّ في تحقيق التنمية المحلية من خلال النصوص القانونية التي تعتبر البلدية المحرك الرئيسي للتنمية المحلية؛ حيث للبلدية هيئتين هما المجلس الشعبي البلدي، ورئيس المجلس الشعبي البلدي الّذي له صلاحيات على مستوى إقليم البلدية؛ حيث يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل القاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، (قانون البلدية 10/11 ، 2011، الصفحات 08- 17)، وجاء في المادة 19 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أن "تخضع المنشآت المصنّفة، حسب أهمّيتها و حسب الأخطار والمضار التّي تنجر عن استغلالها، لترخيص من الوزير المكلّف بالبيئة والوزير المعني عندما تكون هذه الرخصة منصوصا عليها في التّشريع المعمول به، ومن الوالي أو رئيس المجلس الشّعبي البلدي وتخضع لتصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي." (قانون رقم 03-10، 2003، صفحة 12.)، وتكمن صلاحيات البلدية فيما يلي:

في إطار التهيئة والتنمية نجد أن المجلس الشعبي البلدي يشارك في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ويسهر على تنفيذها، وتخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على الإقليم إلي الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة، وأيضا السعي لتشجيع الاستثمار وترقيته لتحقيق التنمية المحلية، تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسعى إلي الاستغلال الأفضل لهما . (قانون البلدية 10/11، 2011، صفحة 17).

تلعب البلديات دور مهم في مجال التهيئة العمرانية من خلال مخطط بلدي للتهيئة العمرانية؛ حيث يتم عن طريق مخططين هما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي:

_ **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU :** وفق المادة 16 من قانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير اعتبر على أنه أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية

_ **مخطط شغل الأراضي POS :** وفق المادة 31 من قانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل، في إطار توجيهات المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير، حقوق استخدام الأراضي والبناء فيضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنيات، ويحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة، وكذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور، ويحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها، ويعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها ووقايتها. (القانون رقم 29/90، 1990، الصفحات 1654- 1656).

فيما يخص التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز نجد أنه لابد من موافقة المجلس الشعبي البلدي قبل إنشاء أي مشروع يحمل أضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية، باستثناء ذات المنفعة العامة التي تخضع لأحكام المتعلقة بحماية البيئة. (قانون البلدية 10/11، 2011، الصفحات 17-18)

كما نجد في مجال البيئة أن السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات أدت إلى وجود مشاريع تؤثر على البيئة، فعمل المشرع الجزائري على وضع قوانين تحافظ على البيئة، وتسعى لحمايتها، فاعتبرت البلدية المؤسسة المحلية الرئيسية على المستوى المحلي، وهذا ما نصت عليه قوانين البلدية وعملت على حمايتها ومكافحة التلوث بكل أشكاله (المائي، الهوائي، البحري والجوي) وتسهر على الوسط الطبيعي وتعمل على محاربة البناء الفوضوي وحماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية وتشجيع الجمعيات لحماية البيئة، وأيضا تنشئ الحدائق والمنتزهات وصيانة الطرق. (عبد النور، 2009، صفحة 145)

في إطار حماية التراث المعماري، تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية، على المحافظة وحماية الأملاك العقارية الثقافية وحماية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية، وتساهم البلدية في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية، وتعمل على توفير في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، وتساهم في ترقية برامج السكن، مع تشجع على صيانة وترميم المباني والأحياء. (قانون البلدية 10/11، 2011، صفحة 18)

في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة، تسعى البلدية الي انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وضمان صيانتها، وكذا انجاز المطاعم المدرسية وتوفير النقل المدرسي، مع سعى البلدية إلي انجاز الهياكل القاعدية البلدية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة، وتعمل على اتخاذ كل التدابير التي

من شأنها توسيع قدراتها السياحية، وأيضا تسهر على حصر فئات الاجتماعية المحرومة والمعوزة وتتكفل بها، بالإضافة إلي المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية، وتشجيع ترقية الحركة الجمعوية.

في مجال النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية للبلدية صلاحيات منها:

_ توزيع المياه الصالحة للشرب، وصرف المياه المستعملة ومعالجتها.

_ جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها

_ الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور. (قانون البلدية 10/11، 2011، الصفحات 18-19)

استناداً على ما تقدم، عملت الجزائر محليا (البلدية) على تبني عدة سياسات في مختلف المجالات عن طريق ترسانة من القوانين والتشريعات لتحقيق التنمية المحلية في مختلف المجالات لتلبية احتياجات المواطنين وتحسين أوضاعهم.

4. دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

تلعب الولاية دور بارز في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، فالولاية تعمل على تمويل البرامج والأعمال المتعلقة بالتنمية المحلية ومساعدة البلديات على المحافظة على أملاكها وترقيته؛ حيث تمارس اختصاصاتها وصلاحيات المجلس الشعبي الولائي بموجب القوانين وذلك من خلال الفصل الرابع الذي أعطى للمجلس الشعبي الولائي صلاحيات في مجال التنمية الاقتصادية، الفلاحة والري، الهياكل القاعدية الاقتصادية، تجهيزات التربية والتكوين المهني، النشاط الاجتماعي والثقافي، السكن. (القانون رقم 07/12 ، 2012، الصفحات 08- 18)

في مجال التنمية الاقتصادية نجد أن المجلس الشعبي الولائي يعد مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية .ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، ويتم إنشاء على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية، وتعد الولاية جدولا سنويا يبين النتائج المحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع. (القانون رقم 07/12، 2012، صفحة 17).

في مجال الفلاحة والري؛ ونظرا للأهمية التي تشكلها الفلاحة، فإن المجلس الشعبي الولائي يبادر بوضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية، فيما يتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه، ويبادر المجلس الشعبي الولائي، بالاتصال مع المصالح المعنية، بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها، وكذلك يساهم بالاتصال مع المصالح المعنية، في تطوير آل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال

الصحة الحيوانية والنباتية، ويعمل على تنمية الري المتوسط والصغير، ويساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية. (القانون رقم 07/12 ، 2012، صفحة 17).

فيما يخص مجال الهياكل القاعدية الاقتصادية يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها، ويقوم أيضا بتصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية، ويبادر بالاتصال مع المصالح المعنية، بالأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات، ويبادر كذلك بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية. (القانون رقم 07/12 ، 2012، الصفحات 17-18).

كما نجد أيضا في مجال تجهيزات التربية والتكوين المهني تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوينية، إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها.

أما في ما يخص مجال النشاط الاجتماعي والثقافي ونظرا لأهمية التنمية الاجتماعية والثقافية، يساهم المجلس الشعبي الولائي في برامج ترقية التشغيل؛ كما يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية، إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات، ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية، ويتخذ في هذا الإطار كل التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلة للجمهور وفي المواد الاستهلاكية، ويساهم بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي، كما يعمل على المساهمة في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه، وأيضا له دور مهم في حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه، ويسهر على حماية القدرات السياحية للولاية وتثمينها ويشجع كل استثمار. (القانون رقم 07/12، 2012، صفحة 18).

أما في مجال السكن نجد أن المجلس الشعبي الولائي يساهم في إنجاز برامج السكن، وفي عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية الحفاظ على الطابع المعماري، ويساهم أيضا، بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته. (القانون رقم 07/12، 2012، صفحة 18).

استناداً على ما سبق، تعتبر الولاية ركيزة أساسية في التنمية المحلية، لذلك أوكلت لها مهام وصلاحيات في مختلف الميادين لتحقيق التنمية بما يتماشى مع تطلعات المواطن.

بناءً ما سبق ذكره، فنجد أن البلدية والولاية لهما عدة مجالات وصلاحيات ومهام توكل لها من ناحية النظرية والتنظيمية إلا أنه الواقع يوجد تباين في تجسيد دورها لتحقيق تنمية محلية مستدامة، من خلال عدم وجود تكافؤ بين صلاحياتها والموارد المادية والبشرية التي تقدم لها ففي الغالب تكون غير كافية، فلهذا تلقى الجماعات المحلية(البلدية- الولاية) عجز في تجسيد المهام الموكلة لها في ظل نقص في الموارد؛ وعليه فيعتبر "أنّ عدم توافر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية يعتبر من أهم العوائق التي تشغل

المحليات نظرا للفقر الشديد الذي تعانيه، لذلك نجدها تعتمد بشكل كبير على المعونات من الحكومة المركزية، وأيضا يندرج ضمن العوائق الاقتصادية انتشار البطالة، وضعف البنيان الصناعي والزراعي، والتبعية لاقتصادية للخارج، وغياب أي نوع من تنويع للاقتصاد". (نور الدين حروش، 2017، صفحة 62) خاصة مع اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير، وعدم تنويع اقتصادها، الأمر الذي جعل الأخيرة تعتمد على الظروف العالمية بسبب تقلبات أسعار النفط، وما ينتج عنها من آثار تؤثر على الاقتصاد الجزائريّ بشكل عام، وعليه لابد من تكثيف العمل ووضع سياسات تتناسب مع صلاحياتها لتكون قادرة على تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وكذلك إيجاد بدائل تنمويّة محلية لتحقيق الإنعاش الاقتصاديّ على المستوى المحلي بما يحقق التمويل الذاتي المحلي، وبالتالي تحقيق الاستقلالية.

على الرغم من المبالغ الموجهة للمخططات البلدية للتنمية من الميزانية العامة للدولة، ومع ذلك فإن الموارد المالية لا تزال غير كافية في ظل الاحتياجات التي تسجلها البلديات والولايات عبر الوطن، وهذا ما يجعلها غير مستقلة ماليا وبالتالي معتمدة على الإعانات التي توفرها الدولة، والجدول التالي يوضح الاغلفة المالية المقدرة للمخططات البلدية للتنميّة من 2015 إلى 2022.

الجدول رقم01 : نصيب المخططات البلدية للتنمية من الميز انية العامة للدولة في الفترة الممتدة 2015-2022

السنة	نصيب المخططات البلدية للتنمية. (دج)
2015	100.000.000
2016	60.000.000
2017	35.000.000
2018	100.000.000
2019	100.000.000
2020	40.000.000
2021	100.000.000
2022	100.000.000

المصدر: من إعداد الباحثة باستناد على: (قانون رقم 14-10، يتضمن قانون المالية لسنة 2015)، و (قانون رقم 15-18، يتضمن قانون المالية لسنة 2016)، و(قانون رقم 16-14 يتضمن قانون المالية لسنة 2017)، و(قانون رقم 17-11، يتضمن قانون المالية لسنة 2018)، و(قانون رقم 18-18، يتضمن قانون المالية لسنة 2019)، و(قانون رقم 19- 14، يتضمن قانون المالية لسنة 2020)، و(قانون رقم 20-16، يتضمن قانون المالية لسنة 2021)، و(قانون رقم 21-16، يتضمن قانون المالية لسنة 2022).

استناداً إلى الجدول الّذي يوضح نصيب المخططات البلدية للتنمية من الميزانية العامة للدولة في الفترة الممتدة 2015-2022، ونجد أن الاغلفة المالية المقدرة للمخططات البلدية للتنميّة غير كافية في ظل عدد البلديات والولايات المتواجدة، ونجد أيضا أنّ هناك تباين في الأغلفة الماليّة المبرمجة من 2015 إلى 2022، ويرجع ذلك إلى الوضع الاقتصاديّ السائد .

5. البرامج التنموية المسطرة لتحقيق التنميّة المحلية المستدامة في الجزائر.

تعد الاصلاحات التي انتهجتها الجزائر في المجالات المختلفة لدفع عجلة التنمية جراء الوضع الاقتصادي؛ حيث سطرت الجزائر برامج واستراتيجيات خصصت لها مبالغ طائلة للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

أولا: برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

إنّ برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجيّة الفلاحيّة، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشريّة وذلك من أجل تحقيق التنمية المحليّة؛ حيث يعبر البرنامج كآلية مرافقة للإصلاحات الهيكليّة، الّتي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنميّة الاقتصاديّة.(حوحو فطوم، عيساوي سهام، 2018، ص17) فالبرنامج يخصص غلاف مالي يقدر بـ525 مليار د.ج، والجدول يوضّح ذلك:

الجدول رقم 02: مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي خلال فترة الممتدة(2001-2004).

نوع الأعمال	رخصة البرنامج					إجمالي (%)
	2001	2002	2003	2004	01-04	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة، الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الرئيسية	93.0	73.9	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع (مليارد. ج).	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

Source : (Conseil National Economique et Social, Rapport sur La Conjoncture Economique et Social de L'Année 2001, 2001, p 185.)

الشّكل رقم 01: محتوى برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

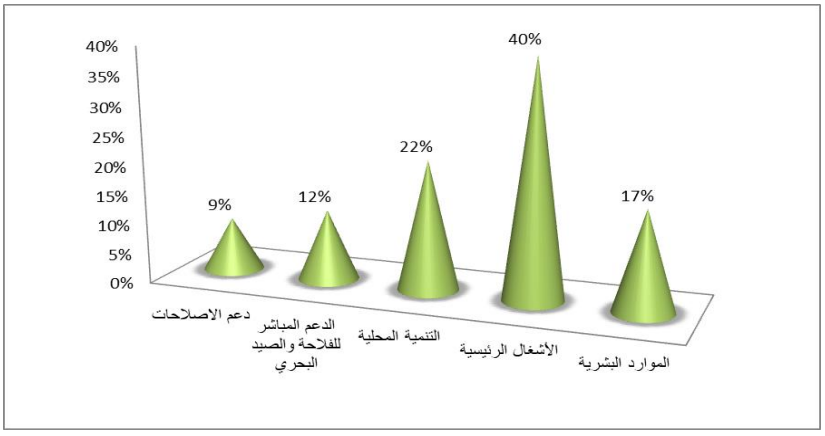

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على معطيات الجدول رقم 02

استنادا على ما سبق توضيحه، نلاحظ أنّه تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الّتي سعت الجزائر لتجسيدها بعد الظروف الّتي مرت بها البلاد، فجاء البرنامج بمثابة إنعاش جديد للاقتصاد ودفع عجلة التنمية، ومن خلال تتبع الجدول تم تزويد التنمية المحليّة بغلاف مالي 114.0 (مليار د.ج) حيث قدرت النسبة بـ 22 %؛ وذلك لوضع خطط وبرامج تساهم في تحقيق التنمية المحليّة المستدامة وتحسين الظروف المعيشيّة للسكان في مختلف المجالات.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009

يهدف البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005- 2009 لمواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي، ويتمثل مضمون البرنامج التكميلي في: الإصلاح في المجال الاقتصادي، النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد، والتنمية البشرية؛ حيث يرمي في مجمله إلى تحسين ظروف معيشة السكان، إلا أنه لم يتمكن من حل مشاكل الجزائريين بل ساهم في تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طيلة سنوات الأزمة السابقة. (منصوري منى، يونس بوعصيدة رضا، 2018، ص 249) حيث حظيت بعض القطاعات اهتماماً كبيراً من خلال رصد الأغلفة المالية التي تم تقديرها لها، وسننظر في الشكل التالي لبيان الغلاف المالي المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة 2005-2009، في مجالاته المختلفة.

الشكل رقم 02: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) بـ %

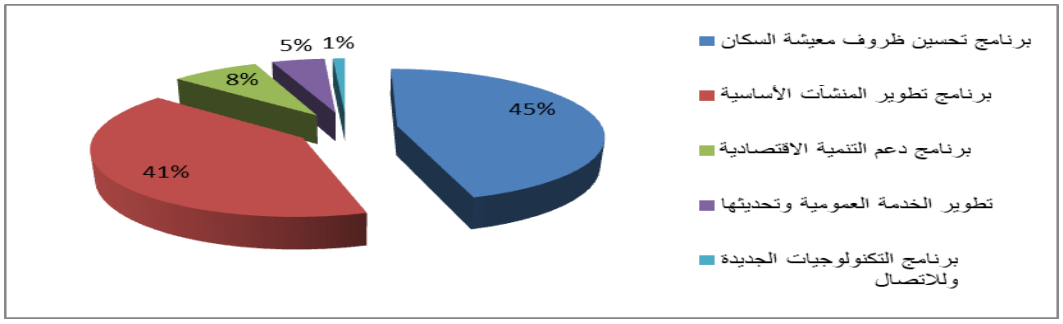

المصدر: من إعداد الباحثة باستناد على: (لخضر بن أحمد، الأمين لباز، 2008، ص 92).

يلاحظ أنّ البرنامج له غلاف مالي قدر بـ 2.202.7 مليار د.ج، موزعة على مختلف القطاعات؛ حيث كان لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان الحصّة الأكبر بنسبة 45%، يليه برنامج تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5 %، سعت الدولة لتحسين الظروف المعيشية ورفع من المستوى المعيشي المتردي بتنفيذ المشاريع التنموية المسطرة، تلاها برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%، ثم تطوير الخدمة العموميّة وتحديثها بنسبة 4.8%، والتي تسعى لرفع من مستوى الخدمات العمومية وتجديدها وفق تطلعات المواطنين، وأيضا ببرنامج التكنولوجيات الجديدة وللاتصال بنسبة 1.1%، ويهدف لرفع من مستوى الخدمات وتوزيعها في جميع المناطق المعزولة لفك العزلة عليها، وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لاستكمال برنامج الانعاش الاقتصادي2001-2004 لرفع المستوى المعيشي للمواطنين، ودفع عجلة التنمية بميادينها المختلفة.

ثالثا: البرنامج الخماسي للتنميّة 2010-2014

يعد البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 عبارة عن استراتيجيّة تكاملية مع البرامج السابقة، هدفه تحديث الاقتصاد وخلق التوازن بخصوص التجهيزات العموميّة والاستجابة للاحتياجات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطنين، وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنيّة المباشر فيها بداية سنة 2000، ويشكل القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية. (زكارياء مسعودي، 2017، ص 220). ويهدف هذا البرنامج لتحقيق قفزة نوعيّة على جميع الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة الماليّة المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو، وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعديّة التي تحققت في البرامج السابقة لخلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد. (الجودي صاطوري، 2016، ص 305.)

يستلزم برنامج الاستثمارات العموميّة الّذي وضع للفترة الممتدة من 2010-2014 من النفقات 21.214 مليار د.ج، ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل ما يلي:

_ المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 9.700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار.

_ مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار. (برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014، 2010، ص 02)

الشكل رقم 03: محتوى البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

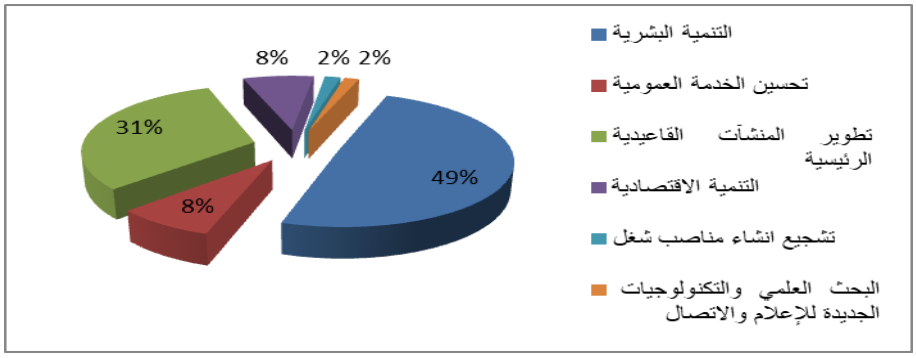

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على: (شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، 2015، ص 97) ، (برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014، 2010، ص 02)

بناءً على ما سبق تناوله، يتبن أنّه كانت الحصة الأكبر للغلاف المالي من نصيب التنميّة البشريّة بنسبة 49.5 %، نظرا لأهمية العنصر البشري في عملية التنمية، تليها تطوير المنشآت القاعدية الرئيسيّة بـ 31.5%، وبعدها تحسين الخدمة العموميّة بـ 8.1%، ثم التنميّة الاقتصاديّة بـ 7.6%، ويليها تشجيع انشاء مناصب شغل بـ 1.7% للحد من البطالة وخلق فرص عمل، وأخيرا البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال بـ 1.6%؛ حيث أنّ البرنامج الخماسي للتنميّة 2010-2014 يعطي أهميّة لجميع الميادين والأبعاد المختلفة للتنميّة في الجزائر.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال الفترة الممتدة 2015-2019

رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار، حيث يستهدف بلوغ نسبة نمو تقدر بـ7 % مع آفاق 2019 وتتمثل أهّم محاوره في: تطوير الاقتصاد الوطني، ترقية وتحسين الخدمة العموميّة، تحسين الحكامة وترقيّة الديمقراطيّة التشاركيّة، ويهدف البرنامج في مجمله لتعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري أمام انعكاسات الأزمة العالميّة، (منصوري منى، يونس بوعصيدة رضا، 2018، ص 250.) والحد من البطالة وتحسين الظروف المعيشيّة، (Plan D'Action Du Gouvernement Pour La Mise En Œuvre Du Président De La République, Programme Du 2014 P 19) وتمّ تقسيم برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 على القطاعات المهمّة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 03: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال الفترة الممتدة 2015-2019

القطاعات	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع (مليار دولار)	%
الصناعة	5.1	4.8	3.6	5.3	1.3	20.1	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	101	116.5	160.7	785.8	6.4
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	5.1	73.3	55.7	181.6	1.5
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1854.2	441.3	139.9	596.5	485.4	3517.3	28.8
التربية والتكوين	227.8	78.6	90.9	101.7	127.8	626.8	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	30.6	77.1	70.6	362.3	2.9
دعم الحصول على السكن	234.3	24.4	14.9	69.8	99.6	443	3.7
المخططات البلدية للتنمية	100	60	35.0	100	100	395	3.2
مواضيع مختلفة	800	800	800	800	800	4000	32.7
عمليات برأس المال	464.6	239	165.3	330	700	1898.9	15.5
المجموع	4079.6	1894.2	1386.6	2270.5	2601.6	12232.5	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (قانون رقم 14-10، يتضمن قانون المالية لسنة 2015)، و(قانون رقم 15-18، يتضمن قانون المالية لسنة 2016)، و(قانون رقم 16-14 يتضمن قانون المالية لسنة 2017)، و(قانون رقم 17-11، يتضمن قانون المالية لسنة 2018)، و(قانون رقم 18-18، يتضمن قانون المالية لسنة 2019).

يلاحظ من خلال الجدول أنّ نسبة 3.2%حظيت بها المخططات البلدية للتنمية من الغلاف المالي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019، والملاحظ للجدول يرى أن هناك تباين في الأغلفة المالية المقدمة لكل قطاع من سنة إلى سنة وهذا راجع إلى ترشيد النفقات والوضع الاقتصادي.

خامسا: النموذج الجديد للنمو 2016-2030

تمّت المصادقة على هذا النموذج الجديد للنمو سنة 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنميّة، وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسيّة، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الاقلاع من 2016-2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحليّة لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانيّة، وتعبئة موارد إضافيّة ضروريّة في السوق المالي الداخلي، والمرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 -2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026-2030 تهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل إلى 6.5 %. (هدى بن محمد، 2020، ص 55)

الجدول رقم 04: مضمون النموذج الجديد للنمو 2020-2021

القطاعات	2020	2021	المجموع (مليار دولار)	%
الصناعة	20	-	20	0.5
المناجم والطاقة	-	1.8	1.8	0.1
الفلاحة والري	47.5	46.5	94	2.7
دعم الخدمات المنتجة	53.9	52.3	106.2	3
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	366.9	380.6	747.5	21.3
التربية والتكوين	106.1	94.3	200.4	5.7
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52	40.9	92.9	2.6
دعم الحصول على السكن	3.2	193.7	196.9	5.5
المخططات البلدية للتنمية	40	100	140	3.9
مواضيع مختلفة	800	800	1600	45.6
عمليات برأس المال	150	171.7	321.7	9.1
المجموع	1619.8	1882.1	3501.9	100

المصدر: من إعداد الباحثة باستناد على: (قانون رقم 20-16، يتضمن قانون المالية لسنة 2021 ، 2020) و(قانون رقم 19- 14، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، 2019).

استناداً إلى الجدول الّذي يوضح الأغلفة المالية التي يغطيها برنامج النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2020-2021، وقدرت المخططات البلدية للتنميّة بـ 3.9 % الّذي ارتفع نوعا ما على الرغم من حقيقة أنّ هذه النسبة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى هي قليلة، ومن خلال الجدول نجد أنّ هناك اختلافاً في الأغلفة الماليّة المبرمجة لكل قطاع من 2020 إلى 2021، ويرجع ذلك إلى الوضع الاقتصاديّ خاصة في ظل أزمة كورونا وتداعياتها على اقتصاديات الدول، وعليه أصبح من الضروري دعم التنمية المحلية من خلال توفير لها اغلفة مالية معتبرة تساعدها على دفع عجلة التنمية وكذلك دعم جميع القطاعات للإيجاد بدائل خارج قطاع المحروقات.

6. برنامج صندوق لتنمية الجنوب والهضاب العليا

سعت الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية المحلية ودفع عجلة التنمية في مناطق الجنوب والهضاب العليا من خلال إنشاء الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب وأيضا الصندوق الخاص لتطوير مناطق الهضاب العليا بهدف تحسين الظروف المعيشية وتلبية لتطلعات المواطنين، ودعم التنمية بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

أولا: برنامج صندوق الجنوب

نجد أنّ برنامج صندوق الجنوب ظهر بموجب المرسوم التنفيذي رقم06-485، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-089 الذي عنوانه "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"؛ حيث نصت المادة 05 منه على أنّ" الجماعات الاقليمية المستفيدة من تمويل هذا الصندوق هي ولايات أدرار وبشار وتندوف وبسكرة والوادي وورقلة وغرداية والأغواط وإليزي وتامنغست". (المرسوم التنفيذي رقم06-485، 2006، ص 36).

ثانيا: برنامج صندوق الهضاب العليا

نجد أنّ برنامج صندوق الهضاب العليا ظهر بموجب المرسوم التنفيذي رقم06-485، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-116 الذي عنوانه "الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا"؛ حيث نصت المادة 05 منه على أنّ" الجماعات الاقليمية المستفيدة من تمويل هذا الصندوق هي الولايات الآتية: البيض والنعامة، وسعيدة وتيارت والجلفة والمسيلة وباتنة وخنشلة وتبسة وكذلك البلديات (...)". (ينظر: المرسوم التنفيذي رقم06-486، 2006، الصفحات37-38).

وعليه نستنتج من خلال ما تقدم أنّ البرامج التنموية لها دوراً مهماً في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال رفع النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية، مما جعل البرامج المسطرة تحقق تحسنا في مؤشراتها، على الرغم من التحديات والعراقيل التي تواجه تنفيذ السياسات العامة للتنمية المحلية في الجزائر.

7.الخاتمة:

في الختام تخلص هذه الدراسة إلى أن للجماعات المحلية دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة، فهي تساهل بشكل فعال في العملية التنموية التي تمس كل المجالات الاجتماعية والاقتصادي والثقافية وغيرها، دائما تسعى الجماعات المحلية لرفع من مستوى المعيشي للمواطنين وتلبية احتياجاتهم وذلك عن طريق مختلف المخططات والبرامج المقررة وفق التنظيمات والتشريعات المعمول بها، إلا أنها قد تواجه عراقيل تأتي كعائق أمام عملها فوجب تكاثف الجهود ومشاركة كل الفواعل وشركائهم (قطاع خاص، مجتمع مدني) لتحقيق تنمية محلية مستدامة من خلال دورهم المهم في تفعيل العجلة التنموية،

الاقتراحات:

بناءً على نتائج الدراسة، سنقدم الاقتراحات الآتية:

- وجب على الحكومة تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وخلق بيئة مناسبة له لتحقيق التنمية المحلية،
- العمل على توسيع وتنويع في مصادر الدخل للجماعات المحلية والاعتماد على الإنتاج المحلي لتغطية الاحتياجات الأساسية للسكان.
- الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تمتلكها كل ولاية ومحاولة استثمارها لتصبح مصدر تمويل محلي بالمحافظة على التراث الثقافي السياحي من الإهمال والزوال.
- تفعيل الكوادر المحلية وتنميتها.
- توسيع عملية الرقابة وإشراك المواطنين.
- تشجيع واشراك مؤسسات المجتمع المدني لدوره الفعال في العملية التنموية.
- السعي إلي البحث عن الموارد المتجددة، واستغلالها بشكل عقلاني يضمن حقوق الأجيال المستقبلية وهذا ما يحقق التنمية المحلية المستدامة

8.قائمة المصادروالمراجع:

_ المصادر:

أ_ النصوص القانونية:

_ القانون رقم 16/01 .(06 03 ,2016) .يتضمن التعديل الدستور .الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14.

_ المرسوم الرئاسي رقم 20-442.(30 12 ,2020). المتعلق بالتعديل الدستوري. الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 82.

_ القانون رقم 90/29 .(01 12 ,1990) .المتعلق بالتهيئة والتعمير .الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52.

_ قانون رقم 10/03 . (20 07 ,2003) . يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43.

_ قانون البلدية 11/10 .(03 07 ,2011) .المتعلق بالبلدية .الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37.

_ القانون رقم 12/07 .(20 05 ,2012) .المتعلق بالولاية .الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 17.

_ قانون رقم 14-10. (30 12 ,2014). يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية العدد(78).

_ قانون رقم 15-18. (30 12 ,2015). يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد(72).

_ قانون رقم 16-14 (28 12, 2016). يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد(77).

_ قانون رقم 17-11. (27 12 ,2017). يتضمن قانون المالية لسنة 2018. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 76.

_ قانون رقم 18-18. (27 12, 2018). يتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد(79).

_ قانون رقم 19- 14. (11 12 ,2019). يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد(81).

_ قانون رقم 20-16. (31 12, 2018). يتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد(83).

_ قانون رقم 21-16. (30 12, 2021). يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد100.

_ المرسوم التنفيذي رقم06-485. (23 12 ,2006). يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-089 الذي عنوانه "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب". الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد84.

_ المرسوم التنفيذي رقم06-486. (23 12 ,2006). يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-116 الذي عنوانه "الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا". الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد84.

_ المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ _ الكتب:

_ نور الدين ,حروش .(2017) .الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة، الجزائر :دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

_ أحمد ,محيو ;تر: محمد, عرب صاصيلا. (2009) . محاضرات في المؤسسات الإدارية(ط5)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

_ جهينة ,العيسى سلطان ;خضر ,زكريا ;كلثم ,الغانم علي .(1999) . علم الاجتماع التنمية(ط1)، سورية :الاهالي للطباعة ونشر والتوزيع.

_ عامر ,طراف ;حياة ,حسنين(بلا تاريخ) .المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة(ط1)، .بيروت , لبنان :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

_ عمار ,عوابدي. (2005) .القانون الإداري، الجزء الأول: النظام الإداري(ط1)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

_ عمار ,بوضياف، (2007) .الوجيز في القانون الإداري(ط2)، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.

_ فاروق ,مصطفي احمد .(2011) التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثروبولوجية، إسكندرية ,مصر: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

_ فاكية ,سقني .(2018) .التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الإنسان(ط1)، الاسكندرية ,مصر :مكتبة الوفاء القانونية.

_ محمد علي ,الصغير .(2014) الولاية في القانون الإداري الجزائري .الجزائر :دار العلوم للنشر والتوزيع.

ب_ الرسائل الجامعية:

_ السعيد ,فكرون.(2004-2005). استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر- دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري، قسطينة.

_ جميل ,الجويد أحمد .(2011) . دور القيادة في التنمية المحلية واثرها في تفعيل نظام الادارة المحلية في الجمهورية الليبية الفترة .2005-2010، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3.

ت_ الدوريات:

_ نوال ,بوعلاق ; نصر , رحال .(2020) . الانتاج الأنظف كأداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة إسمنت تبسة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 01.

_الجودي ,صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، المجلد16، العدد(16).

_ حوحو ,فطوم ; عيساوي ,سهام.(2018). تدخل لدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية "سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد3، العدد(1).

_ زكارياء ,مسعودي. (2017). تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد (06).

_ شريط ,عابد ;بن الحاج ,جلول ياسين. (2015). أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010- 2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد(01).

_ صابر الدين ,عبد السلام ; بن عياش ,سمير. (2022). إعادة هندسة التقسيم الاقليمي الجزائري كآلية لتقليص الإنفاق المحلي، مجلة السياسة العالمية، العدد01.

_ عبد الحق ,فيدمة .(2012) . ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد01، العدد 01.

_ عبد النور ,ناجي .(2009) .دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة –تجربة البلديات الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 01، العدد 01 .

_ لخضر ,بن أحمد ; الأمين ,لباز .(2008). الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاسها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة تقييمية للفترة الممتدة بين(2001-2010)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد(01).

_ مالك ,عبد الله المهدي، (2016) .مفهوم التنمية الاجتماعية: رؤية مستقبلية، مجلة الدراسات المستقبلية، المجلد17، العدد01.

_ منصوري ,منى ;يونس بوعصيدة ,رضا. (2018). تقييم سياسات التنمية المستدامة في الجزائر باستعمال مؤشرات إحصائية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد(01).

_ هدى ,بن محمد. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019، مجلة كلية السياسة والقانون، العدد(05).

ث_ البرامج:

_ برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014، (2010). بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Les Articles:

_ azeddine, ouadi; miloud, ouaili .(2020) .the purple economy and sustainable development in algeria (requirement and challenges) .economic and management research journal. 14(03)

2- Rapports:

_ Gro Hariem Brundtland. (2007) Our common future and climate change .UNDP. Human Development Report 2007/2008.Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divivde World, New York: UNDP.

_Plan D'Action Du Gouvernement Pour La Mise En Œuvre Du Programme Du Président De La République(2014).

_Conseil National Economique et Social (2001), Rapport sur La Conjoncture Economique et Social de L'Année 2001, 19^{éme} - 20^{éme}, session Plénière, Alger.